علم من اعلام النبوة ولم ينكر احد هذا الحديث حتى ان المقاتلين لعلي رضي
الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تاويل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انما
قتله الذي اخرجه يعنون عليا ولما قتل مما ازداد الذين حكموا كانوا مع
علي يقينا واقوى اما على القتال وعرفوا انهم الذين عناهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل سياق القصة اصرح سياق لحكم الثاني في الاية
ان اسم الاية باق على البغي والخلاف في ذلك لخوارج والاية رد عليهم
وتمام الاستدلال بقوله تعالى فاصلحوا بين اخويكم فانه صريح في بقاء
الايمان حين البغي ولولا ذلك لامكن ان يقال في قوله تعالى فان بغت
احداهما على الاخرى وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه
لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق ذلك اذا كان يخرج به عن الايمان بان
يكون وصف الايمان بحسب الاصل او باعتبار المجموع لكن قوله تعالى بين
اخويكم دليل ظاهر ه وقال في الروضة قال العلماء ويجب قتال البغاة ولا يكفرون
بالبغي واذا رجع الباغي الى الطاعة قبلت توبته وترك قتاله ثم المنوفي
وفي ع ب فائدة بحدم الطعن في معاوية ولعن ولد وتكفيره ورواية
قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانه ببعث على ذمهم وهم اعلام
الدين فالطاعن فيهم طاعن في نقله ودينه وكلام عدو ولما جرى بينهم
تحامل لعمومها بتنزيل الامام طائفة مستقلة او يقتضيه اي طريق
قياس الولي كما اشار اليه بالعلة وهم مسلمون لان حاصله ان القيود
ستة ان يكونوا مسلمين وان يخالفوا الامام وان يكون لهم تاويل وان
يكون ذلك التاويل باطلا ظنا وان يكون لهم شوكة وان يكون فيهم
مطاع وسيذكر الشارح ان الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل ولو جاير الامام
بحيث لم يخرج على الامام ولو جاير وسيأتي قول الشارح وتجب طاعة الامام
وان كان جائرا فيما يجوز من امره ونهيه ه صفين بكسر اوله الملحمة
وثانيه الفا المشددة اسم بلد او اقليم وكذا النهروان المذكور بعده قال
يصدرون عن رايه اي تصدر افعالهم عن رايه اي محتملا اسم مفعول
لما اعتقده اياهم اي لموافقته فعل الامام علي رضي الله عنه والله ما قاتلت
ولا مالبت وانما نهيت ه فليسوا بغاة اي فلا ينفذ حكمهم ولا يعتد بحق

استوفوه

استوفوه ويضمنوا ما اتلفوه مطلقا كقطاع الطريق زب على تفصيل
في ذي الشوكة يعلم مما ياتي وهو انه ان كان لهم تاويل فمن البغاة والا فلهم
حكمهم على المعتمد ثم ظاهر قول الشارح هذا بيان لكم النهج وهو قد ذكر بعد ان
ذا الشوكة قسمان مرتد ومن لا تاويل له فكان ينبغي للشارح ان يذكر هذا ويجيء
قوله على تفصيل الخ ضمنوا مطلقا اي ولو حال القتال مالم يقاتلوا الخ
حاصله ان الخوارج لا يقاتلوا بشروط ثلاثة ان لا يقاتلوا وان يكونوا
في قبضتنا وان لا نتضرر بهم وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلوا
نحن ان تضررنا بهم اي بان اظهروا ما يبتدعون به مرصوص ولا
يختتم قتل القاتل منهم اي لا يتعين قتلهم بعد العفو عنهم على الدية
فان قيد اي ما في المنهج فلا ظلف اي في انهم قطاع طريق زيادة على خوارج فيهم
خوارج فيترتب عليهم قاطع الطريق وهذا الخ هذا التقييد هو المعتمد قال
وتقبل شهادة البغاة لان حاصله ان شهادتهم مقبولة بشرطين الاول
ان لا يكونوا ممن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم لخ والثاني ان لا يستحلوا
دمانا واموالنا بلا تاويل وقضاؤهم مقبول بشرطين ايضا الاول فيما
يقبل فيه قضاؤنا فيخرج به ما اذا قضوا بما خالف نصا او اجماعا او قياسا
جليا الثاني ان لا يستحلوا الخ تامل لموافقيهم اي في الاعتقاد بتصديقهم
كذا في صحاح النسخ وفي بعضها بتصديقه ولا يناسب التعبير بالجمع قبله
كما لا يخفى يشهدون بالزور اي بما لم يروه ولا يختص هذا اي عدم قبول
شهادتهم وقضاؤهم حينئذ اي حين ان بينوا السبب فيقولوا
رايناه باعه او اقرضه لان لهم تاويلا تقليل لقبول قضاء الشرع المذكور
في قوله الا ان يستحل شاهد البغاة الخ قاضيهم دمانا واموالنا الواو
بمعنى او وقال هذا اي الشرع المذكور في قوله الا ان يستحل شاهد البغاة
الخ اهل الاهواء اي البدع وما اتلفه مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله
ضمن كل منهما متلفه ضربه وفي التعبير بمتلفه وضع الظاهر موضع الضمير
فتامل ولا يوصف اتلاف فهم بحل ولا حرمة لانه خطاب معفو عنه لتاويلهم
وبذلك فارقة حرمة اتلاف الخمر وان لم يضمن ايضا قال على الاصل
في الاتلافات وهو الضمان اضعافهم اي عن القتال كقطاع الطريق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)